

كلمة

الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي

في افتتاح

ندوة إصلاح المنظومة التعليمية من أجل تحسين آفاق التشغيل

في الدول العربية

الكويت 5 نوفمبر 2014

بسم الله الرحمن الرحيم

- سعادة السيدة إنقر اندرسن نائبة رئيس البنك الدولي لمنظمة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
- سعادة الدكتور محمد فاعور المستشار الدولي في قطاع التعليم / مقرر الندوة
- أصحاب المعالي والسعادة
- السيدات والسادة / الحضور الكريم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

يسعدني أن أرحب بكم جميعاً باسم الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي،
ونياحة عن معالي السيد عبداللطيف الحمد المدير العام رئيس مجلس الإدارة والذي كلفني بنقل
تحياته لكم جميعاً واعتذاره لعدم تمكنه من حضور هذه الندوة ومشارككم بسبب ظروف طارئة
تطلبت وجوده خارج الكويت.

وأقدم لكم بالشكر والتقدير على تلبيتكم الدعوة والمشاركة في هذه الندوة الهامة، وأرحب
بمشاركة البنك الدولي في تنظيم هذه الندوة في إطار سلسلة الندوات المشتركة بيننا والتي
درجنا على تنظيمها بصفة دورية في مقر الصندوق العربي.

والتحية والتقدير لضيوفنا الكرام من خارج الكويت متمنين لهم إقامة طيبة في بلدهم الثاني
الكويت والتي رحبت بهم بطقس جميل هذه الايام .. والخير على قدوم الواردين. ولا يفوتني
كذلك أن أتقدم باسمكم جميعاً بالشكر والتقدير إلى سعادة الأستاذ الدكتور محمد فاعور لتكرمه
بقبول الاضطلاع بمهمة مقرر ومحضر الندوة فله منا جميعاً الشكر مع تمنياتنا له بالتوفيق.

حضرات السيدات والسادة،

إن اختيار موضوع الندوة جاء من وحي تجارب الصندوق العربي في العمل الإنمائي ومن خلال تلمس بعض جوانب القصور والتعثر في الإنجاز أحياناً بسبب نقص الكوادر المتخصصة والقادرة على الاضطلاع بدور فاعل في دعم مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مختلف التخصصات. ولهذا فقد استهدفنا بهذه الندوة البحث في أوضاع التعليم في الوطن العربي والتركيز على علاقة مخرجاته بسوق العمل، والنظر في أوضاعه وصولاً إلى المقترحات والحلول التي من شأنها تحسين المنظومة التعليمية وتمكينها من تلبية احتياجات البناء والنمو.

حضرات السيدات والسادة،

لا يخفى عليكم أن معدّل البطالة للدول العربية ككل يبلغ حالياً حوالي 17%، وهو من أعلى معدّلات البطالة بالمقارنة مع المناطق الأخرى في العالم، وعلى الأخص تركيزها بين الشباب المتعلّم، حيث أن واحداً من كلّ أربعة عاطلين عن العمل متحصل على شهادة جامعية.

ومن شأن هذا الوضع أن يعكس آثاراً سلبية على المجتمع حيث أنه يشكل مصدراً للإحباط وعدم الثقة بالمستقبل وبالتالي مصدراً لعدم استقرار اجتماعي وسياسي وذلك فضلاً عن أنه هدر لرأس المال البشري ودليل على وجود عوائق تمنع المؤسسات التعليمية من تحقيق أحد أهم أهدافها والمتمثل في تقديم المهارات والمعارف اللازمة للاقتصاد والمساهمة في رفع الإنتاجية والنمو.

ورغم الإنفاق الهائل على التعليم وزيادة نسب الالتحاق به، إلا أن الإنجازات في نوعية التعليم مازالت دون المطلوب بل أقل من المتوسط العالمي كما هو معروف من نتائج الطلاب العرب في المناظرات الدولية في العلوم والرياضيات. وخير دليل على ذلك هو عدم ظهور أي جامعة عربية في قائمة أفضل 300 جامعة في العالم. ومازالت الدول العربية بعيدة عن الاستجابة للمعايير الدولية خاصة بالنسبة للتعليم المهني والعالي، وهو ما يجعل الطلبة غير مسلحين بالمهارات والمعرفة اللازمة للعمل، ويُسهم بذلك في اتساع الفجوة بين التعليم وحاجات أسواق العمل.

حضرات السيدات والسادة،

إن القضية الرئيسية في ضعف العلاقة بين التعليم وسوق العمل في الدول العربية تتمثل في نظرنا في عنصرين هامين، الأول هو تواضع نوعية التعليم، والثاني متعلق بضعف قابلية تحويل المعرفة والمهارات المكتسبة للاستخدام في إنتاج الثروة وتحسين الكفاءة الإنتاجية.

ففي جانب النوعية، لا يخفى عليكم أنه نتيجة للضغوط الديمغرافية الكبيرة والسباق المحموم بين الموارد المحدودة والطلب المتزايد على خدمات التعليم ورفع الأهداف الكمية على سَلْم الأولويات على حساب نوعية التعليم، فقد فشلت برامج إصلاح التعليم في إكساب الطلبة المهارات والمعارف والقدرات المطلوبة لزيادة الإنتاجية وخلق ميزات تنافسية جديدة من خلال التجديد والابتكار. وبات الحصول على الدرجة أو الشهادة الجامعية هدفاً يتباهى به حامله في المجتمع وليس وسيلة للبدل والعطاء.

وقد بين استطلاع للآراء، ضم تسع دول عربية، بأن ثلثي الطلبة المستجوبين يعتقدون بأن المهارات والمعارف التي اكتسبوها لا تؤهلهم بشكل لائق للالتحاق بسوق العمل. في الطرف المقابل يعتقد غالبية أرباب العمل في الدول العربية بأن عدداً كبيراً من المهارات والمعارف

المطلوبة غير متوافرة في أسواق العمل المحلية. ومن هنا يعتبر تحسين محتويات التعليم ونوعيته وتنوعه من خلال تعديل المناهج وتحديثها باستمرار وربطها بالحاجات الفعلية لأسواق العمل المحلية هدفاً رئيسياً يتطلب تجديد الوسائل التعليمية، وتحسين إعداد وتكوين المدرسين والنهوض ببيئة عملهم.

ولاشك أن تحسين نوعية التعليم يرتبط كذلك بطبيعة الحوكمة داخل المؤسسات التعليمية وطريقة اتخاذ القرار فيها، ومدى خضوعها للرقابة والمساءلة. وفي هذا الشأن فإن عدداً كبيراً من المؤسسات الجامعية العمومية، التي تمثل أغلبية تلك المؤسسات في الدول العربية، لا تعمل وفقاً للمعايير الدولية المتعارف عليها، وتنتسب غالبيتها بالانغلاق عن محيطها الخارجي، وتخطط برامجها ومناهجها دون مشاركة قطاع الأعمال والمجتمع المدني. وهكذا تظل العلاقة بين المنظومة التعليمية والنشاط الإنتاجي منعدمة ويتدنى دور القطاع الخاص في التعليم العالي مقارنة بالمستويات العالمية إذ يُقدّر بأن واحدة فقط من بين خمس مؤسسات تعليم عالي في الدول العربية تنتمي إلى القطاع الخاص بينما تبلغ تلك النسبة في دول مثل ماليزيا والبرازيل واحدة من بين اثنين.

وعلى الرغم من تطور عدد المؤسسات التعليمية الخاصة في عدد من الدول العربية مؤخراً، إلا أن تلك المؤسسات مازالت حديثة العهد نسبياً، وفي معظم الأحوال لا تخضع لرقابة صارمة على مستوى المعايير الأكاديمية ولا تجد الدعم والتشجيع المناسب من إدارات التعليم في الدول بل تعاني من صعوبات إجرائية تتعلق أحياناً بالحصول على الأراضي والتراخيص وغيرها من الإجراءات الإدارية.

إن دعم وتشجيع مؤسسات القطاع الخاص في التعليم لا يعني بالضرورة التخلي عن دور الدولة في دعم التعليم واكتساب المعرفة بقدر ما هو ترشيد لذلك الدور من خلال تحفيز مشاركة كل الأطراف الفاعلة من مؤسسات قطاع الأعمال والمجتمع المدني ومؤسسات

التدريب والتعليم المهني، وإيجاد آليات لدعم تمويل التعليم العالي وتقريبه من متطلبات أسواق العمل، وتشجيع المؤسسات التعليمية على تكوين الشراكات والتحالفات مع مختلف الأطراف الفاعلة محلياً ودولياً. كما يمكن أن يكون للدولة دور فاعل في تعميم تصنيف الجامعات لتحفيزها على تحسين أدائها على أن تكون قدرة خريجها على التوظيف معياراً من معايير التصنيف.

السيدات والسادة،

الحلقة الضعيفة الأخرى في العلاقة بين التعليم وسوق العمل تتمثل في المعرفة والمهارات غير القابلة للتحويل لكفاءات إنتاجية ومصادر للقدرة التنافسية (Competitive use of Knowledge). هذا العامل مرتبط ارتباطاً كبيراً بنظام الحوافز في الاقتصاد. ولا يخفى عليكم في هذا الخصوص أن منوال التنمية المتبع في معظم الدول العربية كان يعتمد على هيمنة الدولة في الاقتصاد وعلى عقد اجتماعي يقوم على الدعم والإعانات ومجانبة التعليم والتوظيف في القطاع العمومي. وقد أدى ذلك إلى ارتفاع حصة القطاع العام في التوظيف حيث تقدّر بحوالي 18% بالمقارنة مع متوسط عالمي يبلغ حوالي 11%. وساهمت الإشارات الخاطئة والسياسات المتبعة، خاصة من حيث ارتفاع أجور القطاع العام بالمقارنة مع أجور القطاع الخاص بحوالي 30% فضلاً عن الميزات العينية الأخرى، في زيادة معدلات العاطلين الذين يفضلون انتظار التوظيف في القطاع العام على العمل في القطاع الخاص. وأدى ذلك أيضاً إلى تكريس المنظومة التعليمية لإعداد المتخرجين للعمل في القطاع العام. وفي ظل هذا النظام الذي لا تتماشى فيه الأجور والميزات مع الأداء واكتساب المهارات. أصبحت الشهادات هي المعيار الأساسي للتوظيف مما أدى إلى ظاهرة السعي المفرط للحصول على شهادات أعلى استجابة لاحتياجات التوظيف وليس سبباً للمعرفة واكتساب المهارات. وبالتالي يمكن القول بأن ذلك كله نتج عنه هدر رأس المال البشري وعدم تنمّي المهارات المطلوبة مثل الابتكار، والمبادرة، والإبداع والقدرة على حلّ المشاكل، وعدم

توافر الاختصاصات التي تحتاجها أسواق العمل حيث نجد أن حوالي 60% من إجمالي خريجي الجامعات من اختصاصات العلوم الاجتماعية والإنسانية والإدارية، بينما 40% فقط في مجالات الهندسة والعلوم التطبيقية. كل هذه الإشكاليات تستوجب حلولاً مبتكرة واقتراحات عملية سواء في السياسات أو في التطبيقات، وهو ما نصبو إليه من خلال عقد هذه الندوة.

أيها السيدات والسادة،

في الختام، لا يسعنا إلا أن نتطلع إلى حوارات علمية مثمرة حول قضايا التعليم ومخرجاته والتي في تقديرنا هي من أهم مشاكل دولنا العربية، آمليين أن تتمخض مداولاتكم عن مقترحات وتوصيات قابلة للتطبيق. وأكرر مرة أخرى الشكر والتقدير إلى كل المشاركين في هذه الندوة لتشريفنا بالحضور والمشاركة. كما أتوجه بالشكر والتحية مجدداً للبنك الدولي على جهوده في التعاون معنا في تنظيم هذه الندوة، متمنياً للجميع ولمداولاتكم التوفيق والنجاح.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،